



**تقرير : جهاز الأمن الإماراتي في ديسمبر يعتقل 12 ناشطاً ويشن حرباً على أهالي المعتقلين**

□ □

تقرير : جهاز الأمن الإماراتي في ديسمبر يعتقل 12 ناشطاً ويشن حرباً على أهالي المعتقلين

□ دعوة الاصلاح / ايماسك □

□

أنهى جهاز الأمن الإماراتي عام 2012 باعتقال 74 ناشطاً ، في مرحلة لإبادة حقوق الإنسان داخل الدولة ، وفي إشارة كارثية للمستقبل القادم للدولة ، وعلامة بارزة لما سيبدو عليه العام القادم ، في ظل التمرد الأمني ضد الإنسانية وضد الدستور والقانون السائد .

□

ومن الواضح أن جهاز الأمن أعلن حرباً على الحقوق الأساسية والدستور داخل الدولة وأعلن مرحلة الكارثة خلال عام 2012 وأختتمها بشكل سيء في ديسمبر الماضي في إشارة لتنامي القمع الممزوج بكذب مصدر أمني بين الحين والآخر .

□

□

الإنتهاكات

□

في شهر ديسمبر الماضي أعتقل جهاز الأمن 12 ناشطاً حقوقياً على الإنترنت بينهم الناشط محمد الزمر 18 عاماً و  
“عمران البلوشي” البالغ من العمر 21 عاماً، و“صالح النقبى” البالغ من العمر 21 عاماً، والدبلوماسي السابق ناجي  
راشد النعيمي والتربوي ماجد الشاعر الشامسي و “سالم الشخي البلوشي”، و“أحمد حسن الحمادي” 26 عاماً،  
والناشط سعود كليب والاعلامي “سعيد الشحي” صاحب خدمة مصدر الإخبارية، ولم يعرف حتى الآن أسباب  
الاعتقال أو أماكن احتجازهم من قبل السلطات.

□

وسلّمت السلطات السعودية “عبدالله الصايغ” البالغ من العمر 27 عاماً، و2 آخرين لم يتعرف على هويتهما لجهاز  
الأمن الإماراتي، بعد أن قامت باعتقالهم أثناء تأديتهم العمرة، بسبب نشاطهم السياسي والحقوقى .

□

وترفض الجهات المعنية توجيه أي اتهامات إلى المعتقلين في سجون لم يعرف مكانها حتى اللحظة وتقول  
المنظمات والتقارير الدولية أنهم يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي .

□

وتعرض الكاتب جاسم راشد الشامسي لمحاولة أختطاف في جمهورية مصر العربية من قبل مسلحين وبلطجية.

□

وأتهم الشامسي جهاز الأمن الإماراتي بالتنسيق مع سفارة الإمارات في مصر بمحاولة اختطافه وتهديده بالسلاح  
الناري أثناء تواجده في مصر، وأضاف خلال تغريدات على تويتر: أنه قدم بلاغاً إلى قسم شرطة مصر حول  
القضية .

□

والكاتب الشامسي عُرف بمدافعتة عن حقوق الإنسان في الإمارات والتضامن مع الناشطين المعتقلين داخل  
الدولة بسبب نشاطهم الحقوقى وكان ضمن الموقعين على عريضة الإصلاحات في مارس 2011 .

□

ويأتي اعتقال الناشطين الحقوقيين بعد أيام من نشر البعثة الحقوقية التي زارت الإمارات في 30 أكتوبر وحتى 3  
نوفمبر الماضيين للتحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدولة .

□

ومواصلة لانتهاكات جهاز الأمن القومي في السجون قالت زوجة المعتقل فؤاد الحمادي أن زوجها مُنع من زيارة الطبيب بعد أن طلب الطبيب الذي أجرى له عملية المنظار الأخيرة أن يُعرض على طبيب آخر.

□

وأضافت زوجته عبر تغريدات لها على تويتر: أن فؤاد الحمادي كان يزن ٧٣ كيلو الان يزن ٥٧ كيلو!؟ وعمره ٤٩ سنة ويبدو في ال٦٥ من العمر.

□

وأوضحت أن ابنة الحمادي فزعت وارتفع سكرها عندما رأت عينيه وقد تغير لونها من الاخضر الى الرمادي يشتهي من رؤيته لخيوط تتطاير!

□

وأجريت عملية جراحية للمعتقل فؤاد الحمادي في 27 نوفمبر، واعتقل في 31 يوليو 2012.

□

ومنَّع جهاز الأمن زوجة أحد المعتقلين في سجون أمن الدولة من السفر خارج البلاد بعد وصولها إلى المطار لغرض علاج طفلها في إحدى دول الخارج، بالإضافة للعشرات من المواطنين.

□

وتحدثت مصادر أن هناك قائمة بمنع سفر المئات من المواطنين بينهم جنسيات عربية، في أسوأ حالة تخبط تعيشها البلاد منذ تأسيسها في 1971 م.

□

وأضافت المصادر لـ"ايماسك" في وقت سابق أن هناك قائمة أخرى تضم الممنوعين من دخول الإمارات جرى العمل بها منذ يوليو الماضي وسط خلافات بين جهاز الأمن الإماراتي حول طريقة التعامل، في حين تُصر جهة على اعتقال كل الأشخاص-ضمن القائمة-العرب والإماراتيين الذي يحاولون دخول الدولة. فيما البعض يتحدث عن طردهم من المطار أو ابلاغ قنصليات الدولة بإبلاغهم في حال طلب دخول الإمارات.

□

وكان جهاز الأمن الإماراتي قد جمّد حسابات المعتقلين وأهاليهم بمن فيهم الأطفال والموتى بدون شرح الأسباب، واكتفت البنوك بتعليق أوامر عليا شفوية،

□

ولم تُعلق النيابة العامة على قوائم منع السفر ، ورفض القضاء الإماراتي ممثلاً بوزارة العدل الحديث عن الموضوع عند سؤالهم عن السبب .

□

وأعترف جهاز أمن الدولة باعتقال الشيخ نجيب الأميري وأنه موجود في سجونها بعد أن نفت خلال الشهور الماضية تواجده في أيّ منى زنازينها .

□

وأضافت زوجة المعتقل الأميري أن جهاز أمن الدولة أخبروها بتواجد زوجها في السجن خلال زيارتها لنيابة أمن الدولة بعد خمس أشهر من اختفائه .

□

وأعتقل الأميري في 30 يوليو العام الماضي ، ونفى جهاز الأمن معرفته بالاعتقال .

□

وقررت السلطات الإماراتية مؤخراً تجميد حسابات أهالي المعتقلين الإماراتيين كورقة ضغط جديدة عليهم لنزع اعترافات منهم توافق الزعم الأمني انهم يخططون للإضرار بأمن الدولة ويتعاملون مع منظمات خارجية .

□

وقال المغرد عبد الرحمن وهو ابن المعتقل حسن الجابري الذي سحبت منه جنسيته قبل نحو عام في تغريدات على (تويتر) أنه يجهل مكان اعتقال أبيه بعد أن تم نقله من سجن الشهامة إلى أحد سجون أمن الدولة المجهولة . وأضاف : "وما يزال في سجنه بدون محاكمته ولم يتم توجيه أي تهمة أو عرض أي دليل على القضاء والرأي العام لاثبات أي تهمة أو تبرئتهم" .

□

وعن حجز أموال أهالي المعتقلين قال عبد الرحمن : "منذ أيام بعد محاولة سحب بعض النقود لتصريف أمور البيت وقضاء حاجات الأبناء نتفاجئ أن بطاقات السحب غير صالحة وتم سحبها بدون سبب قانوني" .

□

وعقب غاضباً : "فلو فرضنا أن أبي مجرم فأى دستور في العالم ذلك الذي يعمم العقاب على جميع أفراد الأسرة

الأحياء منهم والأموات !! ويحارب مصادر رزقهم ويجمدها"

□

وأضاف: "ألم يكتفوا بقطع معاش الوالد التقاعدي الذي خصص له بعد اجتزاء ٨٥٪ من الراتب بعد خدمة الوطن أكثر من ٢٥ سنة في مناصب عديدة وإبقاء ١٥٪ فقط".

□

وحاول عدة اشخاص يشتهبه انهم تابعون لجهاز الأمن الإماراتي بمحاولة افساد حفل عقد في جنيف في 10 ديسمبر 2012 وأقامته منظمة الكرامة لحقوق الإنسان في جنيف لتكريم المحامي البارز والمدافع عن حقوق الإنسان والمعتقل لدى السلطات الإماراتية الدكتور محمد الركن.

□

ويرى حقوقيون أن جهاز الأمن يتمتع بقابلية القمع المنظم، وعلى مراحل، ويتقن صناعة القوانين التي تتناسب ومسلسلة الأمن لتدمير سمعة الإمارات الحقوقية.

□

ويضيف الحقوقيون أن قرار البرلمان الأوروبي في 26 أكتوبر 2012 الذي طالب الإمارات بوقف الانتهاكات والإفراج عن المعتقلين أربك الخطة الأمنية التي سعت لإخفاء أصوات المطالبين بالإصلاح.

□

وكانت بعثة لعدد من المنظمات الدولية قد أصدرت بياناً في 10 ديسمبر يؤكد النتائج التي أقرها البرلمان الأوروبي ونفت البعثة أن تكون النتائج متحاملة أو متحيزة كما كانت تزعم السلطات.

□

### تعذيب المعتقلين

□

ويقول تقرير البعثة أن الموقوفين غر قادرين على الوقوف بشكل سليم، و تقول مصادر إن سبب هذا هو احتجازهم في زنازين صغر للغاية، بحيث لا يستطيعون الوقوف فيها. و كان بعضهم يبدون تائهين وغير قادرين على التعرف على أعزائهم و أصدقائهم المقربين. كما قدمت بعض الأدوية إلى بعضهم بينما كانت رؤوسهم مغطاة بقطعة قماش تمنعهم من معرفة العقاقير التي تعطى إليهم، ويبدو أنهم يمنحون المهدئات قيل مثلهم أمام المحكمة. و ذكر آخرون أنه تلقوا العلاج المناسب الذي تتطلبه أوضاعهم الصحية.

□

□ ويؤكد التقرير الدولي أن المعتقلين يعانون أمراض منها السكري و أمراض الكلى و السرطان، و لكن ما زال معظمهم دون علاج باستثناء قلة منهم، بما في ذلك قال شخص انه تم نقله إلى المستشفى. و ذكر بعض الذين يستخدمون النظارات أن نظاراتهم صودرت، في حين توضع أمامهم وثائق لا يكونون قادرين على قراءتها، و يطلب منهم التوقيع عليها. و ذكر أحد المعتقلين أنه يدور ألف مرة في اليوم في زنزانه، التي ليست أكبر حجماً من قبر، في محاولة للإبقاء على قواه العقلية .

□

و حمل أهالي المعتقلين جهاز الأمن الإماراتي والنائب العام مسؤولية الأحوال التي آل إليها وضع المعتقلين والذي ثبت بأنهم يعاملون معاملة لا إنسانية فيها خرق للدستور و للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

□

وقال أهالي المعتقلين في بيان: لقد تم اعتقال ذويننا و تم اقتيادهم إلى جهة مجهولة و حرماننا من حق التواصل معهم أو رؤيتهم، و منع موكلوهم من رؤيتهم بإجراءات غير قانونية و مخالفة لحقوق الإنسان.

□

وأضاف البيان لقد حاولنا جاهدين بأن نصل لحل مع الجهات المعنية يضع القضية في سياقها القانوني الصحيح، إلا أننا اصطدنا بتجاوزات على الدستور و القانون و حقوق الإنسان في التعامل مع المعتقلين ليس لها أي مبرر.

□

وأفاد أهالي المعتقلين أنه بعد الإصرار و الاعتصام أمام المحكمة تم السماح لنا برؤية ذويننا في أوقات محددة و أوضاعٍ مرعبة. ولقد رأينا المعتقلين في حالة يتألم لها القلب بسبب ما يتعرضون له من سوء معاملة أقلها الحبس الانفرادي ناهيك عن أساليب التعذيب النفسي بأنواعه. و قد فوجئ بعض الأهالي بعائلهم إذ أنهم لم يتعرفوا عليه لأول وهلة لتغير مظهره و جسده بشكل مخيف.

□

واستنكر أهالي المعتقلين تسليط الإعلام و بعض المسؤولين و غيرهم للنيل من أعراض و شرف المعتقلين و التحريض عليهم في سياق إعلامي ممنهج و هي سابقة لم تشهد الإمارات مثلها قط، و فيها تجاوز صارخ لحقوق الإنسان.

□

وأكد أهالي المعتقلين أننا كنا نتوقع إجراءات قانونية عادلة تكفل للمعتقلين حقوقهم كمتهمين لم تثبت

إدانتهم بعد. و أن توجه لهم التهم أمام القضاء في الوقت و المكان الصحيحين.

□

## العالم يُندد

□

وفي ذات السياق طالبت منظمات دولية -خلال شهر ديسمبر- السلطات الإماراتية وقف الإنتهاكات والإعتقالات بحق الناشطين، وإيقاف جنون الأمن المصري في الإمارات؛ فقالت منظمة اللاعنف العالمية (المسلم الحر) أن الاعتقالات التي قامت بها السلطات الإماراتية تعتبر انتهاك للقانون الدولي وتوجه تهمة الاختطاف والابتزاز ضد الجهة التي تحتجز الناشطين.

□

ودعت في البيان الصادر عن المنظمة التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، السلطات الاماراتية الى اطلاق سراح معتقلي الرأي والتعبير من سجون الدولة، واعتبرت الإجراء انتهاك صارخ للحقوق ومخالفة صريحة لمواثيق الامم المتحدة التي سبق وان أعلنت دولة الإمارات الالتزام بها وتطبيقها.

□

واعتبرت المنظمة أن السلطات الإماراتية تحرق القانون الجنائي الدولي بممارستها الاعتقالات ودون توجيه تهمة.

□

وقالت الشبكة العربية: "أن ممارسة السلطات الإماراتية للاعتقال، يقضي علي بصيص الأمل الذي كان يراودنا بتراجع النظام الإماراتي عن سياسته القمعية لكل معارضيه في الرأي، وإعادة النظر في موقفه من أصحاب الرأي والمطالبين بإصلاحات سياسية واجتماعية بالبلاد".

□

وأضافت الشبكة العربية فبدلاً من تحاور النظام الإماراتي مع معارضيه وإصحاب الرأي، يقوم النظام القمعي بالزج بهم في السجون بدون اتهامات، ويمنع عنهم الزيارات حتي يستطيع تجهيز قائمة باتهامات لهم، فضلاً عن أساليبه القمعية الأخرى التي يستخدمها مع أسر المعتقلين كنوع من الضغط عليهم لعدم المطالبة بمعرفة مصير ذويهم والمتمثلة في تجميد الحسابات المالية لأسر المعتقلين بدون معرفة الأسباب.

□

ويخشى المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات من تعرض حياة المعتقلين للخطر خاصة وأن مكان إحتجازهم غير معلوم كما أننا لانستطيع تبين حالتهم الصحية .

□

وقال أحمد عمر رئيس المركز أننا نشعر بالقلق البالغ ونحن نتابع تلك الحملة من الاعتقالات الغير مبررة والملفتة للنظر والتي طالت شيوفا ومدافعين عن حقوق الانسان وقضاة ومحامون وعاملون في المجتمع المدني ونتساءل عند أي عدد من المعتقلين سوف تتوقف تلك الحملة الغير مبررة .

□

وأضاف : لا يستقيم أبدا بدلا من العمل علي تحقيق إصلاحات سياسية داخل البلاد أن تقوم السلطات الإماراتية باعتقال من يطالب بها .

□

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان : "تأتي حملة الاعتقالات الأخيرة التي تشنها السلطات الاماراتية علي النشطاء والمدونين، والتي كانت بدايتها يوم 5 ديسمبر باعتقال الشاب محمد سالم الزمر. وذلك بعد ان أوجدت السلطات الإماراتية ذريعة لاعتقال النشطاء من خلال قانونها السالب لحريات الأنترنت " قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات " الصادر في شهر نوفمبر 2012، الذي تحظر فيه الدعوة للمظاهرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي".

□

وقال المحامي الأوروبي ابرهرا مويو : أن الحملة التي قامت بها السلطات الإماراتية بحق الناشطين الإماراتيين والمحامين غير مقبول ويتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة . وأضاف أن السلطات الإماراتية تستخدم ذريعة الأمن القومي كمبرر لاحتجاز وترهيب ومضايقة الناشطين .

□

وفي تقرير لبعوث منظمات دولية برئاسة عضو نقابة المحامين البريطانيين فيكتوريا ميدز من توكس قالت المنظمات أن اعتقال كل الموقوفين له سمات مشتركة. اعتقل البعض في Tooks Chambers تشيمبرز □ منازلهم، و خرج البعض الآخر للتسوق و لم يعد بعدها ، فيما اعتقل أغلبهم في المطار. ولم تقدم مذكرات التفتيش و الاعتقال إلا في حالات محدودة .

□

وأشار التقرير الذي نشر في 10 ديسمبر الماضي تمت تغطية رؤوس جميع المعتقلين بقطع من القماش الأسود حتى لا يتمكنوا من رؤية وجهتهم، و اقتيدوا إلى أماكن مجهولة. لم تتلق بعض الأسر أي خبر عن ذووها لعدة



أسابيع. و عندما اتصلوا كانت المحادثات قصيرة للغاية، و بمجرد سؤالهم عن المعاملة التي كانوا يتلقونها، كان يتم إنهاء المكالمة. بوجه عام، تعلم المعتقلون ألا يذكروا أي تفاصيل عبر الهاتف، و دأبوا في كثير من الأحيان على تكرار عبارات "أنا بخير، أنا آكل و أشرب، أنا بخير". و مع ذلك، فإن مثلهم أمام المحكمة كان يحكي قصة مختلفة تماماً.

□

و أوضح التقرير و في حين يفترض أن يتم تمديد الاعتقال كل ثلاثين يوماً، يحاول الادعاء ضمان ألا يتمكن محامي الموقوفين عبدالحميد الكميتي من الحضور بتقديم موعد عرض طلبات التمديد على المحكمة. و لا يتم أبداً إعلام محامي الموقوفين بموعد مثلهم لدى المحكمة، و يتوجب عليه أن يحضر إلى المحكمة يومياً مع أقاربهم أمل أن يتم احضار الموقوفين إلى المحكمة في ذلك اليوم، و من أن يتمكن من الالتقاء بهم بضع دقائق في المحكمة بحضور القاضي، أثناء الإجراءات المتعلقة بالتمديد.

□

و عندما يمثل الموقوفون أمام المحكمة، يبدو أنهم يخضعون إلى التعذيب النفسي -بحسب التقرير.

□

#### القانون سيء السمعة

□

من جهة أخرى أغلقت الإمارات المنفذ الوحيد لحرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت، بإصدار قانون جرائم تقنية الإنترنت الذي يجرم أي دعوة للمعارضة على الإنترنت.

□

يشار إلى أن هيومن رايتس ووتش علقت في ديسمبر على المرسوم الإتحادي بشأن جرائم تقنية المعلومات بأنه يؤدي عملاً إلى إغلاق المنفذ الوحيد الباقي في الإمارات للتعبير عن الرأي بحرية. ويهدد القرار حرية النشاط السلمي والمواطنين الإماراتيين على حد سواء.

□

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "إن سلوك الإمارات نحو حرية التعبير على درجة من القمع تحاكي سرعة تقدم التكنولوجيا التي تيسر للإمارات تقدمها".

□

وأضاف: "يعتبر قانون جرائم تقنية المعلومات الجديد تصرفاً لا تلجأ إليه إلا حكومة تخرج عن المعايير الدولية ولا تعرف عنها شيئاً".

□

وأصدر المرسوم قانون اتحادي رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. مواد المرسوم فضفاضة ومبهمة الصياغة توفر السند القانوني لملاحقة من يستخدمون تقنية المعلومات أمام القضاء وسجنهم، وذلك من بين أمور أخرى، على خلفية انتقاد كبار المسؤولين، أو الدعوة للإصلاح السياسي، أو تنظيم مسيرات بدون ترخيص. رغم أن بعض المواد تهدف إلى منع تفشي الآراء العنصرية والطائفية على الإنترنت، إلا أن الأثر الأساسي للقانون هو التقييد الشديد لحقوق التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع.

□

وقال جو ستورك: "يعكس مرسوم تقنية المعلومات الإماراتي محاولة لحظر ما يعتبر حتى من الانتقادات الأكثر اعتدالاً. إن التصميم على السيطرة على المعارضة على الإنترنت والمعاقبة عليها - مهما كانت معتدلة ومخفضة - يتعارض مع الصورة التي يحاول حكام الإمارات الترويج لها، بأن الإمارات دولة تقدمية ومتسامحة".

□

ويتناول المرسوم الجديد تقنية المعلومات، التي يصنفها ويعرفها باعتبارها كل "موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني، أو شبكة معلومات، أو وسيلة تقنية معلومات" ويضرب قيوداً مشددة على استخدام المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وكذلك الرسائل النصية والبريد الإلكتروني. قالت هيومن رايتس ووتش إنه ونظراً لأن المرسوم بقانون سوف يطبق مصحوباً بمواد من قانون العقوبات وقانون الإعلام اللذان يجرمان الإهانات المزعومة لحكام الدولة، فإن قانون جرائم تقنية المعلومات يعتبر خطوة كبيرة للوراء فيما يتعلق بحرية التعبير.

□

وتنص المادة 28 من المرسوم على السجن المؤقت وغرامة بحد أقصى 1 مليون درهم (272 ألف دولار) لكل من استخدم تقنية المعلومات "بقصد التحريض على أفعال، أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى، من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام".

□

وتنص المادة 29 على العقوبات نفسها لكل من استخدم تقنية المعلومات "بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو أي من مؤسساتها أو رئيسها أو نائبه أو حكام الإمارات أو أولياء عهدهم أو نواب حكام الإمارات أو علم الدولة أو السلام الوطني أو شعارها أو نشيدها الوطني أو رموزها".

□

وتنص المادة 30 على عقوبة بحد أقصى السجن المؤبد لكل من استخدم وسيلة تقنية معلومات<sup>٨</sup> تهدف أو تدعو إلى قلب أو تغيير نظام الحكم أو الدولة أو الاستيلاء عليه أو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين السارية في البلاد أو المناهضة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة<sup>٩</sup>. وينص المرسوم على نفس العقوبة لكل من حرض على هذه الأعمال أو سهلها للغير.

□

من الواضح أن جهاز الأمن يسعى بكل قواه لإغلاق ملف المطالبات بالإصلاح فيسعى بطريقة مشمئزة لإنتهاك حرية التعبير والرأي بدلاً من التفاوض والحوار بشأنها، وربما أن هذا الجهاز لم يعي بعد معنى أن يتحرك الشعب للمطالبة بحقوقه السياسية والإنسانية.

□